



ملخص البحث

موضوع البحث: دراسة وجوه الجرح والتعديل في مقدمة ابن أبي حاتم.
 أهداف البحث: بيان ما تضمنته مقدمة ابن أبي حاتم لكونها من أهم ما كتب في الجرح والتعديل، وبيان مواطن ذكر مراتب الرواة ومناسبة إيراد هذه المراتب في كل موطن.
 منهج البحث: المنهج الإستقرائي التحليلي.

أهم النتائج:

*من المهم جدا -عند الاختلاف- دراسة مسائل علوم المصطلح وتحرير الراجح فيها
 *مصطلح(الصدوق) من المصطلحات المشهورة جدا ومع ذلك لم يعطى حقه من الدراسة.
 *مقدمة ابن أبي حاتم تعتبر من أهم ما كتب في علم الجرح والعديل وهي تعتبر كالأساس لما جاء بعدها من كتابات.

*مراتب الجرح والتعديل منها ما هو واضح جدا ومنها ما يحتاج تحرير.
 *من المهم في فهم كلام أئمة النقد الانتباه للسياق والمناسبة التي ذكر فيه.

التوصيات:

وقد تبين لي بعد نهاية هذا البحث، عدد من التوصيات وهي كما يلي:

- ١- أهمية أفراد مسائل علوم المصطلح بالدراسة.
- ٢- أهمية الرجوع للجانب التطبيقي عند أئمة النقد لفهم مذهبهم في مسائل المصطلح.
- ٣- إفرد بحث لجمع ودراسة أحاديث من وصف بأنه صدوق وطريقة تعامل النقاد معها.

الكلمات المفتاحية: الصدوق- الرواة-مراتب.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على سيد المرسلين وبعد
فقد وعد الله عز وجل بحفظ هذا الدين وبقائه إلى يوم القيامة، وقد كان من
أسباب حفظه ما من الله تعالى به على هذه الأمة وخصها به وهو علم الإسناد
والرواية، فبه يعرف المقبول من المردود من الآثار، وذلك بتمييز الرواة ومعرفة
مراتبهم وما لهم وما عليهم من الجرح والتعديل.

وقد كان للإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم عناية واهتمام بالغ بعلم الجرح
والتعديل ويعتبر كتابه الجرح والتعديل من أول وأهم ما ألف في هذا العلم، وقد
عول عليه من ألف بعده في هذا الفن، يقول العلامة المعلمي في مقدمة تحقيقه
لكتاب الجرح والتعديل: " فهذا الكتاب هو بحق أم كتب هذا الفن ومنه يستمد
جميع من بعده ولذلك قال المزني في خطبة تهذيبيه: " واعلم أن ما كان في هذا
الكتاب من أقوال أئمة الجرح والتعديل ونحو ذلك فعامة منقول من كتاب الجرح
والتعديل لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي الحافظ ابن الحافظ... (١) ".

وقد كتب ابن أبي حاتم لهذا الكتاب مقدمة مهمة جدا ذكر فيها قواعد
وفوائد كثيرة من أهمها ما ذكره في مراتب وألفاظ الجرح والتعديل ولعله يعتبر من
أوائل من أبرز وبين مراتب الرواة، فصنفهم إلى مراتب وحدد ألفاظ الجرح
والتعديل الخاصة بكل مرتبة من مراتب الرواة، وقد استفاد منه من كتب بعده في
ألفاظ الجرح والتعديل، ويأتي في مقدمتهم، ابن الصلاح حيث يقول في مقدمته:

(١) تهذيب الكمال (١/١٥٢).

"... وقد رتبها ابن أبي حاتم الرازي في كتابه (الجرح والتعديل)، فأجاد وأحسن، ونحن نرتبها كذلك، ونورد ما ذكره، ونضيف إليه ما بلغنا في ذلك من غيره".

الدراسات السابقة:

كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم من أهم كتب الجرح والتعديل كما سبق، وقد تطرق كثيرون جدا لمقدمة ابن أبي حاتم في أثناء الكلام على كتابه الجرح والتعديل أو الكلام على علم الجرح والتعديل، لكن لم أجد من أفرد مقدمة ابن أبي حاتم بالدراسة والتحليل.

ومما سبق يتبين أهمية مقدمة الجرح والتعديل لذلك أحببت أن أكتب هذا البحث في دراسة ما تضمنته هذه المقدمة من وجوه الجرح ومراتب الرواة، وقد قسمت البحث إلى مقدمة وأربعة فصول:

أما المقدمة فقد بينت فيها أهمية الموضوع، والدراسات السابقة، والخطة التي سرت عليها في البحث.

وأما الفصول فهي كما يلي:

الفصل الأول: في ترجمة ابن أبي حاتم.

الفصل الثاني: في بيان ما اشتملت عليه المقدمة بن أبي حاتم من

موضوعات.

الفصل الثالث: وجوه الجرح والتعديل العامة عند ابن أبي حاتم.

الفصل الرابع: مراتب الرواة.

الفصل الأول

ترجمة المصنف ^(١):

أولاً: اسمه ونسبه:

هو عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر بن داود مهران التميمي، الحنظلي، أبو محمد الرازي.

ثانياً: طلبه للعلم وورعه ومكانته العلمية:

حرص عليه والده الإمام أبو حاتم منذ صغره فبادر في تعليمه وإسماعه وتدرج في تعليمه العلم، قال ابن أبي حاتم: لم يدعني أبي اطلب الحديث حتى قرأت القرآن على الفضل بن شاذان.

ثم بداء بالسماع من علماء بلده وبعد ذلك سافر في طلب العلم وكانت أول سفرة له للحج بصحبة والده يقول رحمه الله: رحل بي أبي سنة خمس وخمسين وما احتلمت بعد فلما بلغنا ذا الحليفة احتلمت فسر أبي حيث أدركت حجة الإسلام قال وسمعت في هذه السنة من محمد بن أبي عبد الرحمن المقرئ وسمعت علي بن احمد الخوارزمي.

ثم رحل بعد ذلك بنفسه إلى الشام ومصر واصبهان.

أخذ علم أبيه، وأبي زرعة، وكان مجرا في العلوم، ومعرفة الرجال، والحديث الصحيح من السقيم.

(١) راجع ترجمته في طبقات الشافعية (٢٠٨)، والتقييد لمعرفة رواة السنن والأسانيد (٤٠٢)، وطبقات الفقهاء الشافعية (١٩٩)، وطبقات المفسرين (ص٥٢)، وتذكرة الحفاظ (٨١٢).

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي: دخلت دمشق على كتبة الحديث، فمررت بحلقة قاسم الجوعي فرأيت نفرا جلوسا حوله، وهو يتكلم عليهم، فهالني منظرهم، فسمعتة يقول: اغتتموا من أهل زمانكم خمسا، منها إن حضرتم لم تعرفوا، وإن غبتم لم تفتقدوا، وإن شهدتم لم تشاوروا، وإن قلتم شيئا لم يقبل قولكم، وإن عملتم شيئا لم تعطوا به، وأوصيكم بخمس أيضا، وإن ظلمتم لم تظلموا، وإن مُدحتم لم تفرحوا، وإن دُمتم لم تجزعوا، قال: فجعلت هذا فائدتي من دمشق.

دخل يوسف بن الحسين الرازي على أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم، وبين يديه كتاب "الجرح والتعديل" في أسماء المحدثين، فقال: يا أبا محمد ما هذا الكتاب؟ فقال: كتاب "الجرح والتعديل"، فقال: يا أبا محمد كم من قوم قد حطوا رحالهم في الجنة، وأنت قاعد في الدنيا تغتابهم، قال: فبكى عبد الرحمن بن أبي حاتم - رحمه الله - وقال: لو كنت سمعت هذا الكلام منك قبل هذا لما صنفت هذا الكتاب.

قال علي بن أحمد الفرضي: ما رأيت أحدا ممن عرف عبد الرحمن بن أبي حاتم ذكر عنه جهالة قط.

قال عباس بن أحمد: بلغني أن أبا حاتم قال: ومن يقوى على عبادة عبد الرحمن؛ لا أعرف لعبد الرحمن ذنبا.

قال أبو الحسن: وكان عبد الرحمن قد كساه الله بهاء ونورا يُسرُّ به من نظر إليه.

قال ابن أبي حاتم: كنا بمصر سبعة أشهر لم نأكل فيها مرقعة؛ كل نهارنا

مقسم لمجالس الشيوخ، وبالليل للنسخ، والمقابلة فأتينا يوما أنا ورفيق لي شيخا، فقالوا: هو عليل فأرنا في طريقنا سمكا أعجبنا، فاشتريناه، فلما صرنا إلى البيت حضر وقت مجلس بعض الشيوخ، ولم يمكننا إصلاحه، ومضينا إلى المجلس، فلم نزل حتى أتى عليه ثلاثة أيام، وكاد أن يتغير، فأكلناه نيئا، ولم يكن لنا فراغ أن نعطيه لمن يشويه.

قال يوما: من يبني ما تهدم من سور طوس، وأضمن له عن الله الجنة؟ فصرف فيه رجل ألفا، فكتب له رقعة بالضمان، فلما مات دفنت معه، فرجعت إلى ابن أبي حاتم، وقد كتب عليها: قد وفينا عنك، ولا تُعد. لكن هذه القصة ضعفها الذهبي في تذكرة الحفاظ.

شيوخه وتلاميذه:

سبق أن ابن أبي حاتم قد اجتهد وسافر كثيرا في تحصيل العلم وكذلك اجتهد في نشر العلم لذلك صار له الكثير من الشيوخ والتلاميذ ومنهم:

أولا: شيوخه:

- أبو حاتم الرازي.
- أبو زرعة الرازي.
- محمد بن مسلم بن رواه.
- أحمد بن يحيى الصوفي.
- أبو نشيط محمد بن هارون.
- الحسن بن عرفة.
- أحمد بن سنان القطان.

- محمد بن عبد الملك الدقيقي.
- محمد بن إسماعيل بن سمرة الأحمسي.
- أبو سعيد عبد الله بن سعيد.
- علي بن منذر الطريقي.
- يونس بن عبد الأعلى الصديقي.
- بحر بن نصر.
- الربيع بن سليمان المرادي.
- محمد بن عبد الله بن عبد الحكم.
- محمد بن يعقوب الدمشقي.
- يزيد بن محمد بن عبد الصمد.
- محمد بن عزيز الأيلي.
- عبد الله بن محمد بن عمرو الغزي.

ثانيا: تلاميذه:

- الحسين بن علي التميمي النيسابوري.
- عبيد الله بن محمد بن عبد الوهاب الرازي.
- يوسف وأحمد ابنا القاسم الميانجي.
- أحمد بن جعفر البحيري.

مصنفاته:

المصنف رحمه الله اعتنى بالتأليف ومن مؤلفاته ما يلي:

١. "المسند".

٢. "الزهد".
٣. "الكنى".
٤. "الفوائد الكبرى".
٥. "مقدمة الجرح والتعديل".
٦. "التاريخ".
٧. "الرد على المجسمة".
٨. "تفسير القرآن العظيم".
٩. "المراسيل".
١٠. "العلل".

مولده ووفاته:

ولد رحمه الله سنة ٢٤٠هـ، وعاش رحمه الله نحواً من سبع وثمانين سنة حيث توفى رحمه الله سنة ٣٢٧هـ.

الفصل الثاني

بيان ما اشتملت عليه المقدمة من موضوعات

يمكن استعراض ما في المقدمة من موضوعات من خلال النقاط التالية:

افتتح المؤلف المقدمة ببيان الاحتياج إلى السنة وأنها هي المبينة للقرآن.

ثم بين الحاجة إلى معرفة الصحيح من السقيم وأن ذلك لا يتم إلا بمعرفة أحوال الرواة، وأن معرفة الصحيح والسقيم ومعرفة أحوال الرواة إنما يتمكن منها الأئمة النقاد.

ثم ذكر الأدلة على وجوب الرجوع للنقاد في معرفة الصحيح من الضعيف.

وذكر شروط الرواة الذين تقبل روايتهم من العدالة والحفظ وغير ذلك.

ثم أشار إلى طبقات الرواة، وبين الحاجة إلى معرفة ذلك.

وذكر نبذة في تنزيه الصحابة وتثبيت عدالتهم، ثم ذكر التابعين و أتني عليهم، ثم ذكر أتباعهم، وذكر مراتب الرواة.

ثم ذكر الأئمة وسرد بعض أسمائهم، ثم شرع في شرح أحوال مشاهير الأئمة كمالك بن أنس، وسفيان بن عيينة، وسفيان الثوري، وشعبة بن الحجاج، وغيرهم وقد بلغت ثماني عشرة ترجمة، ساق فيها لكل واحد من الأئمة ترجمة مبسطة تشتمل على بيان علمه وفضله ومعرفته ونقده وغير ذلك من أحواله، وجاء في ضمن ذلك فوائد عزيزة جدا في النقد والعلل ودقائق الفن لا توجد في كتاب آخر.

الفصل الثالث

وجوه الجرح والتعديل في مقدمة ابن أبي حاتم

بين ابن أبي حاتم في مقدمته وجوب التمييز بين الرواة ومعرفة الثقات الحفاظ من الضعفاء لأنه لا يمكن معرفة معاني كتاب الله وسنة رسول الله إلا بنقل هؤلاء الرواة يقول رحمه الله (ص٥): " فلما لم نجد سبيلاً إلى معرفة شيء من معاني كتاب الله ولا من سنن رسول الله ﷺ إلا من جهة النقل والرواية وجب أن نميز بين عدول الناقلة والرواة وثقاتهم وأهل الحفظ والتثبت والإتقان منهم وبين أهل الغفلة والوهم وسوء الحفظ والكذب واختراع الأحاديث الكاذبة".

وقد ذكر الشروط التي يجب أن تتوفر في الرواة حتى تقبل روايتهم وهي:

١. أن يكونوا أمناء في أنفسهم علماء بدينهم أهل ورع وتقوى.
٢. وأن يكونوا أهل حفظ للحديث وإتقان به وتثبت فيه.
٣. وأن يكونوا أهل تمييز وتحصيل لا يشوبهم كثير من الغفلات ولا تغلب عليهم الأوهام فيما قد حفظوه ووعوه ولا يشبه عليهم بالأغلوطات.

ثم انتقل إلى ذكر صفات من لا تقبل روايتهم وقدم لذلك بقوله: "وأن

يعزل عنهم الذين جرحهم أهل العدالة"، وقد وصفهم بما يلي:

١. من كشف لنا النقاد عن عوراتهم في كذبهم.
٢. ومن كان الغالب عليه الغفلة وسوء الحفظ وكثرة الغلط والاشتباه.

ثم فصل بعد ذلك بأسطر فقال: " وليعرف أهل الكذب تحرصاً وأهل الكذب وهماً وأهل الغفلة والنسيان والغلط ورداءة الحفظ فيكشف عن حالهم وينبأ عن الوجوه التي كان مجرى روايتهم عليها إن كذبا فكذب وإن وهما فوهم وإن غلطا فغلط ".

وقد ذكر حكم حديث هؤلاء وأنه على نوعين:

١. من يسقط حديثه فلا يعتبر به.

٢. من يكتب حديثه للاعتبار أو في الترغيب والترهيب

ونحوها.

هذا ما ذكره في أول مقدمته من وجوه الجرح والتعديل وسيعود لذكر مراتب

الرواة بتفصيل وهو ما سنستعرضه في الفصل الرابع.

الفصل الرابع

مراتب الرواة

يعتبر ابن أبي حاتم من أوائل من صنف الرواة إلى مراتب وسبق الإشارة إلى أن ابن الصلاح قد أشاد بعمل ابن أبي حاتم واعتمد عليه، وقد ذكر ابن أبي حاتم هذه المراتب في أكثر من موضع، وسوف أذكر ما ظهر لي في سبب تكرار ذكرها من خلال بيان مناسبة إيراد المراتب في كل موضع.

الموضع الأول:

وهذا الموضع مناسبة ذكره أنه أراد بيان مرتبة الرواة العلمية وأنهم في الجملة ينقسمون إلى نوعين:

النوع الأول: من كان منهم من النقاد الجهابذة فهم ليسوا فقط رواة للحديث بل عندهم فهم وتمييز ونقد.

النوع الثاني: من هو دون ذلك فهو قد يكون ثقة أو ثقة ثبت لكن لا معرفة عنده بالنقد، ثم استطرده في بيان مراتب هذا النوع من الرواة ودرجاتهم. يقول رحمه الله في بداية كلامه عن هذه المراتب: "ثم احتيج إلى تبيان طبقاتهم ومقادير حالاتهم وتباين درجاتهم ليعرف من كان منهم في منزلة الانتقاد والجهبذة...".

وقد ذكر في هذا الموضع خمس مراتب:

الأولى: من كان في منزلة الانتقاد والجهبذة والتنقيير والبحث عن الرجال والمعرفة بهم،

وهؤلاء هم أهل التزكية والتعديل والجرح.

الثانية: من كان عدلاً في نفسه من أهل التثبت في الحديث والحفظ له والإتقان فيه، وهؤلاء هم أهل العدالة.

الثالثة: الصدوق في روايته، الورع في دينه، الثبت الذي يهم أحيانا وقد قبله الجهابذة النقاد، فهذا يحتاج بحديثه أيضاً.

الرابعة: الصدوق الورع المغفل الغالب عليه الوهم والخطأ والسهو والغلط، فهذا يكتب من حديثه الترغيب والترهيب والزهد والآداب، ولا يحتاج بحديثه في الحلال والحرام.

الخامسة: من ألصق نفسه بهم ودلسها بينهم، ممن قد ظهر للنقاد العلماء بالرجال منهم

الكذب، فهذا يترك حديثه وتطرح روايته ويسقط ولا يشتغل به.

الموضع الثاني:

وهذا الموضع جاء بمناسبة ذكر أتباع التابعين حيث أراد بيان مراتبهم في الرواية وذلك أنه ذكر قبل ذلك الصحابة ثم التابعين وبين أنه لا حاجة لذكر مراتب التابعين والتميز بينهم.

يقول ابن أبي حاتم رحمه الله في بيان حال التابعين "فصاروا برضوان الله عز وجل لهم وجميل ما أثنى عليهم بالمنزلة التي نزههم الله بها عن أن يلحقهم مغمز أو تدركهم وصمة لتيقظهم وتحرزهم وتثبتهم ولأنهم البررة الأتقياء الذين ندبهم الله عز وجل لإثبات دينه وإقامة سنته وسبله فلم يكن لاشتغالنا بالتميز بينهم معنى إذ كنا لا نجد منهم إلا إماماً مبرزاً مقدماً في الفضل والعلم ووعي السنن وإثباتها

ولزوم الطريقة واحتبائها^(١)، رحمة الله ومغفرته عليهم أجمعين، إلا ما كان ممن ألحق نفسه بهم ودلسها بينهم ممن ليس يلحقهم ولا هو في مثل حالهم لا في فقه ولا علم ولا حفظ ولا إتقان ولا تثبت، ممن قد ذكرنا حالهم وأوصافهم ومعانيهم في مواضع من كتابنا هذا فاكتفينا بها وبشرحها في الأبواب مستغنية عن إعادة ذكرها مجملة أو مفسرة في هذا المكان". ا. ه كلامه.

إذا التابعون لا حاجة لبيان مراتبهم وأما أتباع التابعين فليسوا كذلك فلا بد من بيان مراتبهم ولذلك لما بدأ بالكلام على أتباع التابعين شرع مباشرة في بيان مراتبهم وذكر هنا تقسيماً مشابهاً للموضع الأول، إلا أنه ذكر أنها أربع مراتب لكنه عدد خمس مراتب، وهي كالتالي:

الأولى: الثبت الحافظ الورع المتقن الجهد الناقد للحديث، فهذا الذي لا يختلف فيه، ويعتمد على جرحه وتعديله، ويحتج بحديثه وكلامه في الرجال.

الثانية: العدل في نفسه، الثبت في روايته، الصدوق في نقله، الورع في دينه،

الحافظ

لحديثه، المتقن فيه، فذلك العدل الذي يحتج بحديثه، ويوثق في نفسه.

الثالثة: الصدوق الورع الثبت الذي يهم أحيانا وقد قبله الجهابذة النقاد،

فهذا يحتج بحديثه.

(١) كذا في المطبوع وعلق المحقق الشيخ المعلمي هنا بقوله "كأنها واحتبالها والأنسب واحتدائها".

الرابعة: الصدوق الورع المغفل الغالب عليه الوهم والخطأ والغلط والسهو، فهذا يكتب من حديثه الترغيب والترهيب والزهد والآداب، ولا يحتج بحديثه في الحلال والحرام.

وخامس: قد ألقى نفسه بهم ودلسها بينهم ممن ليس من أهل الصدق والأمانة، ومن قد ظهر للنقاد العلماء بالرجال أولي المعرفة منهم الكذب، فهذا يترك حديثه وتطرح روايته.

الموضع الثالث:

وهذا الموطن مهم جدا حيث بين فيه مراتب ألفاظ الجرح والتعديل عند النقاد، ولذلك بوب له تبويبا يخصه فقال: "باب بيان درجات رواة الأثر"، بينما ذكر مراتب الرواة في المواضع السابقة جاء عاما ولمناسبة معينة ولم يذكر فيها ألفاظ الجرح والتعديل بينما هنا ذكر ألفاظ الجرح والتعديل وقسمها إلى مراتب، ثم بين أيضا حكم كل مرتبة، وبذلك أصبحنا نعرف أين نضع الراوي في مراتب الرواة وذلك حسب ما يطلق عليه النقاد من ألفاظ الجرح والتعديل، ونعرف أيضا حكم روايته بحسب المرتبة التي يوضع فيها.

وقد ذكر هنا ثمان مراتب، أربع لألفاظ التعديل، وأربع لألفاظ التجريح، وهي كالتالي:

مراتب التعديل:

الأولى: ثقة، أو متقن، أو ثبت، فهو ممن يحتج بحديثه.

الثانية: صدوق، أو محله الصدق، أو لا بأس به، فهو ممن يكتب حديثه

وينظر فيه.

الثالثة: شيخ، فهو يكتب حديثه وينظر فيه إلا أنه دون الثانية.

الرابعة: صالح الحديث، فإنه يكتب حديثه للاعتبار.

مراتب التجريح:

الأولى: لين الحديث، فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه اعتباراً.

الثانية: ليس بقوي، فهو بمنزلة الأولى في كتابة حديثه إلا أنه دونه.

الثالثة: ضعيف الحديث، فهو دون الثانية لا يطرح حديثه بل يعتبر به.

الرابعة: متروك الحديث، أو ذاهب الحديث أو كذاب، فهو ساقط الحديث

لا يكتب حديثه.

و كلام ابن أبي حاتم هنا هو الأصل في معرفة أحكام المراتب فكل من جاء بعده اعتمد عليه في هذه المراتب ومن أبرز من تابعه على ذلك الخطيب البغدادي حيث نقل كلام ابن أبي حاتم في الكفاية (ص ٢٢-٢٣)، وقال قبل ذلك: "فأما أقسام العبارات بالإخبار عن أحوال الرواة، فأرفعها أن يقال: حجة أو: ثقة، وأدونها أن يقال: كذاب أو: ساقط".

ثم جاء الحافظ ابن الصلاح كما في مقدمته (ص ١٦٠-١٦١)، فذكر كلام ابن أبي حاتم، وزاد ألفاظاً يستعملها النقاد، لكنه لم يدخل هذه الألفاظ في المراتب، وإنما ذكرها مرسلّة اكتفاء بوجود نظائرها في المراتب التي عدّها ابن أبي حاتم.

ثم جاء الحافظ الذهبي فذكر مراتب ألفاظ الجرح والتعديل في ميزان الاعتدال (٤/١)، وتابع ابن أبي حاتم في التقسيم الرباعي في مراتب التعديل، مع إضافة

صيغة التكرير للتوثيق، ورتب ألفاظ التجريح في خمس مراتب.
وكذلك الحافظ العراقي^(١)، تابع الحافظ الذهبي.
وأما الحافظ ابن حجر، فلم يسرد المراتب في "شرح النخبة"^(٢)، بل اقتصر
على أرفع مراتب التعديل وأدناها، وأسوأ مراتب التجريح وأسهلها.
ثم جاء الحافظ السخاوي في فتح المغيث (١٠٨/٢-١٣٠) فضم هذه
الزيادات، وانتهت عنده المراتب إلى ست في حالي التعديل والتجريح.
إذا ما ذكره ابن أبي حاتم هو عمدة من جاء بعده، ويبقى الآن النظر في
أحكام المراتب التي ذكرها ويمكن توضيح ما ذكره كما يلي:

- ١- المرتبة الأولى في التعديل، حكمها: الاحتجاج.
- ٢- المرتبة الثانية في التعديل، حكمها: الكتابة والنظر.
- ٣- المرتبة الثالثة في التعديل، حكمها: الكتابة والنظر، إلا أنها دون الثانية.
- ٤- المرتبة الرابعة في التعديل، حكمها: الكتابة والاعتبار.
- ٥- المرتبة الأولى من الجرح، حكمها: الكتابة والاعتبار.
- ٦- المرتبة الثانية من الجرح، حكمها: الكتابة والاعتبار، بمنزلة الأولى من
جهة الحكم.

(١) شرح ألفية العراقي، للعراقي (٣/٢، ١٠)، لكن قال: "مراتب التعديل على أربع أو خمس طبقات".

(٢) نزاهة النظر (ص ١٣٦-١٣٧).

٧- المرتبة الثالثة من الجرح، حكمها: الكتابة والاعتبار، إلا أنها دون الثانية.

٨- المرتبة الرابعة من الجرح، حكمها: ترك الكتابة.

ومما سبق يتبين أن أصحاب المرتبة الأولى من التعديل يحتج بهم بلا إشكال وأصحاب المرتبة الرابعة لا يحتج بهم، ويبقى النظر في أصحاب المرتبة الثانية والثالثة، هل يحتج بهم؟ ظاهر كلامه أنه لا يحتج بهم بل يكتب حديثهم لينظر فيه، فما الذي يقصده بقوله ينظر فيه؟.

بين ذلك ابن الصلاح^(١) فقال: " قال - ابن أبي حاتم - : إذا قيل إنه - صدوق أو: محله الصدق أو لا بأس به - فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه وهي المنزلة الثانية.

قلت: هذا كما قال لأن هذه العبارات لا تشعر بشريطة الضبط، فينظر في حديثه ويختبر حتى يعرف ضبطه، وقد تقدم بيان طريقه في أول هذا النوع. وإن لم نستوف النظر المعرف لكون ذلك المحدث في نفسه ضابطاً مطلقاً واحتجنا إلى حديث من حديثه اعتبرنا ذلك الحديث ونظرنا: هل له أصل من رواية غيره؟ كما تقدم بيان طريق الاعتبار في النوع الخامس عشر. ومشهور عن عبد الرحمن بن مهدي القدوة في هذا الشأن أنه حدث فقال: حدثنا أبو خلدة فقيل له: أكان ثقة؟ فقال: كان صدوقاً وكان مأموناً وكان خيراً - وفي رواية: وكان خياراً - الثقة شعبة وسفيان.

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ٥٨.

ثم إن ذلك مخالف لما ورد عن ابن أبي خيثمة قال: قلت ليحيى بن معين إنك تقول: فلان ليس به بأس وفلان ضعيف؟ قال: إذا قلت لك: ليس به بأس فهو ثقة وإذا قلت لك: هو ضعيف فليس هو بثقة لا تكتب حديثه

قلت: ليس في هذا حكاية ذلك عن غيره من أهل الحديث فإنه نسبه إلى نفسه خاصة بخلاف ما ذكره ابن أبي حاتم". انتهى كلامه.

وكلام ابن الصلاح تضمن ثلاثة أمور:

الأول: بيان معنى كلام ابن أبي حاتم وهو أن أصحاب هذه المرتبة لا يحتج بهم ابتداءً، وإنما لا بد من النظر في أحاديثهم ليعرف هل عندهم من الضبط ما يؤهلهم لقبول روايتهم والاحتجاج بها أم لا.

الثاني: وقبل أن يتم هذا النظر والاعتبار فإنه لا يحتج بهم، وإنما لا بد (عند الحاجة إلى حديثه) من النظر هل له أصل من رواية غيره أم لا.

الثالث: تقرير أن حكم أصحاب هذه المرتبة ليس اصطلاحاً خاصاً بابن أبي حاتم وإنما هو يحكي ذلك عن غيره من أئمة النقد.

وقد تابع ابن الصلاح، على ذلك (وهو أن أصحاب هذه المرتبة لا يحتج بهم ابتداءً) كثير ممن ألف في المصطلح^(١) بل صرح السخاوي^(٢) بذلك حيث قال "... ثم الحكم في أهل هذه المراتب الاحتجاج بالأربعة الأولى منها وأما التي بعدها فإنه لا يحتج بأحد من أهلها لكون ألفاظها لا تشعر بشريطة الضبط بل يكتب حديثهم ويختبر"، ثم نقل كلام ابن الصلاح السابق، وكذلك صرح بعض

(١) انظر على سبيل المثال المقنع لابن الملقن (٢٨٣/١)، وتدريب الراوي للسيوطي (٢٩٣/١).

(٢) فتح المغيبي (١١٧/٢).

المعاصرين بنفس المعنى، وممن صرح بذلك فضيلة الدكتور عبد العزيز العبد اللطيف رحمه الله. (١)

ومن المهم عند البحث في هذه المسألة المهمة -وهي حكم رواية الصدوق ونحوه- النظر في كلام اثنين من كبار العلماء في هذا الشأن وهما الحافظان الذهبي وابن حجر وذلك لما عرف عنهما من التحقيق والتحرير في الكلام على المسائل لا سيما المشكل منها، وقد رجعت إلى مظان الكلام على هذه المسألة من كتبهما لكن لم أجد -فيما اطلعت عليه من كلامهما- لهما كلاما صريحا في المسألة.

نعم ذكر الذهبي في مقدمة الميزان، وكذلك ابن حجر في مقدمة التقريب كلاهما ذكرا مراتب الرواة لكن ليس في كلامهما بيان حكم كل مرتبة.

وللذهبي كلام آخر ذكره في الموقظة في الكلام على الرواة الثقات الذين لم يخرج لهم في الصحيحين، وفيه إشارة إلى الإشكال الواقع في أصحاب هذه المرتبة يقول: ". وقد قيل في بعضهم: فلان ثقة، فلان صدوق، فلان لا بأس به، فلان ليس به بأس، فلان محله الصدق، فلان شيخ، فلان مستور، فلان روى عنه شعبة أو مالك أو يحيى، وأمثال ذلك كفلان حسن الحديث، فلان صالح الحديث، فلان صدوق إن شاء الله؛ فهذه العبارات كلها جيدة ليست مضعفة لحال الشيخ، نعم ولا مرقية لحديثه إلى درجة الصحة الكاملة المتفق عليها، لكن كثير ممن ذكرنا متجاذب بين الاحتجاج به وعدمه".

ويتلخص مما سبق أن عامة من ألف في المصطلح تابع ابن الصلاح فيما

(١) انظر كتابه ضوابط الجرح والتعديل ص ٢١٢.

ذكره، وهو الصواب، فإن النقاد لم يعدلوا عن توثيقه إلى وصفه بأنه صدوق إلا بسبب ما وقفوا عليه من أخطاء في روايته، ولذلك لا بد من النظر في مروياته لمعرفة هل هذه الأخطاء كثيرة فلا يحتاج به أم أنها قليلة فيحتاج به. ولكن يشكل على هذا التقرير أن المعتمد عند كثير من أهل العلم المعاصرين^(١) أن الصدوق محتج به مطلقاً، وحديثه حسن، وهم يعتمدون على هذه القاعدة في الكلام على الأحاديث، ولعلي أستعرض أقوال من اختار هذا المذهب مع مناقشة ذلك.

تعرض كثير ممن كتب في المصطلح لهذه المسألة بعضهم ذكرها باختصار وبعضهم بشكل مطول وممن ذكر هذه المسألة في رسائل علمية وأطال نوعاً ما في الكلام عليها الباحث وليد العاني في كتابه منهج دراسة الأسانيد (ص ١٥٤ - ص ١٦٤)، وكذلك الباحث منير فريج اقطيفان في كتابه مرتبة الصدوق عند ابن حجر دراسة تطبيقية على صحيح البخاري (ص ٦٤)، ولعلي أنقل كلام الأخير لأنه تضمن كلام الأخ وليد العاني يقول الأخ الباحث: "وقد ذكر وليد العاني كلاماً طيباً ومفصلاً في مقصود ابن أبي حاتم من هذه التقسيمات، فبين أن ابن أبي حاتم أجمل في التقسيم الثالث ما كان فصله في التقسيمين الأول والثاني فيما يتعلق بلفظة الصدوق، و بين وليد أن قول ابن أبي حاتم: (يكتب حديثه وينظر فيه)، أي ينظر في هذا الصدوق من أي مرتبة من مراتب الصدوق التي تم تفصيلها في بداية كتابه، وكأننا نفهم من كلامه ما يلي:

إن قال صدوق ثقة أو صدوق حجة فهو يقصد الصدوق العدل.

(١) ومن أبرز من قرر ذلك الشيخ العلامة أحمد شاكر رحمه الله في الباعث الحثيث (١/٣١٩).

وإن قال صدوق حسن الحديث أو صالح الحديث فهو يقصد الصدوق الورع الثبت الذي يهم أحياناً.

وإن قال صدوق يكتب حديثه ولا يحتج به، قصد به الصدوق الورع المغفل الذي يغلب

عليه الوهم والخطأ.

أما إن ذكر كلمة الصدوق ولم يضيف لها وصفاً آخر فقد ترك أصحابها للباحث يدرسهم، ويعطيهم الحكم اللائق، وهو لم يقصد بحال أن من قيل فيه صدوق يصلح حديثه للاعتبار فقط كما فهم البعض، بدليل أن ممن قال فيهم صدوق أئمة أعلام مشهورون، مثل أبي بكر بن أبي خَيْثمة صاحب التاريخ.

والمتتبع لأحكام ابن أبي حاتم وأبيه على الرجال يرى في كثير من المواضع اقتران لفظة صدوق بغيرها من ألفاظ التعديل مثل ثقة أو حجة، والأمثلة على ذلك كثيرة جداً وقد جمعت منها ما يزيد عن المائة والستين موضعاً نمسك عن سردها خشية الإطالة.

وليس من الصواب أن نفهم أن أبا حاتم قصد أن الصدوق ضعيف أو غير محتج به، بل إنه هو نفسه صرح أحياناً بالاحتجاج بحديث الصدوق، فقد روى ابن أبي حاتم قال: سألت أبي عن عطاء الخراساني؟ فقال: "لا بأس به، صدوق"، قلت: يحتج بحديثه؟ قال: "نعم". فهذا تصريح واضح من صاحب هذا المصطلح والذي يعتبر أكثر من استخدمه". انتهى كلامه.

وهذا الرأي فيه نظر وهو مخالف لما قرره ابن الصلاح، ويمكن مناقشة ما ذكره من خلال النقاط التالية:

أولاً: الأخ الباحث جعل كلام ابن أبي حاتم في المواطنين الأول والثاني كلاماً مفصلاً بينما اعتبر كلامه في المواطن الثالث مجملاً، وقد سبق بيان أن ابن أبي حاتم إنما فصل كلامه في المواطن الثالث، ولذلك أفردته بعنوان خاص وقد اعتمد ابن الصلاح كلامه في هذا المواطن وليس في المواطنين السابقين وذلك لأن ابن أبي حاتم ذكر التقسيمين الأول والثاني لمناسبة خاصة بينما التقسيم الثالث جاء بقصد بيان مراتب الرواة وأعتقد أن هذا الأمر من الواضح بمكان.

ثانياً: حاول الأخ الباحث أن يفسر كلامه في الموضوع الثالث بكلامه في الموضوعين السابقين وهذا فيه نظر حيث سبق بيان مناسبة كل موضع وأنه لا علاقة بينها، وعند التأمل في كلام ابن أبي حاتم يتبين أنه لم يكن يقصد في كلامه في الموضوعين الأولين بيان مراتب الرواة بمعناه الاصطلاحي كما قصد ذلك في الموضوع الثالث الذي كان مخصصاً في الأصل لهذا الغرض، ولذلك بين حكم كل مرتبة بينما لم يفعل ذلك في الموضوع الأول والثاني.

ثالثاً: ويؤكد النقطة السابقة أنه عند التأمل في كلام ابن أبي حاتم في الموضوعين الأولين نجد أنه كرر كلمة صدوق خمس مرات وعند النظر في السياق الذي ذكرت فيه كلمة صدوق يتبين أنه إنما أراد معناها اللغوي وليس الاصطلاحي فهو دائماً يقرؤها بمعنى يتعلق بالحفظ والضبط، وأيضاً نجده يصف بها الثقة وهو أيضاً يصف بها المغفل الذي يغلب عليه الوهم وهذا يدل دلالة صريحة على أنه لم يكن يقصد الصدوق بمعناه الاصطلاحي.

رابعاً: نقل الأخ الباحث كلام ابن أبي حاتم في عطاء الخراساني، وأنه وصفه بأنه

صدوق ومع ذلك ذكر أنه يحتج بحديثه، ولو تأمل الباحث لعلم أن هذا الاستدلال فيه نظر لأننا لم نقل أن الصدوق لا يحتج به مطلقا بل نقول ينظر فيه فقد يحتج به وقد لا يحتج به، والمنقول عن أبي حاتم يؤيد ذلك فهو أحيانا يحتج بالصدوق - كما في المثال الذي ذكره الباحث - وأحيانا لا يحتج به وقد نص على ذلك في جماعة من الرواة وصفهم بالصدق ومع ذلك لم يحتج بهم ولعلي أذكر هنا خمسة أمثلة مع وجود أمثلة غيرها:

١. أحمد بن هاشم، [الجرح والتعديل (٨٠/٢)].

٢. وشبابة بن سوار، [الجرح والتعديل (٣٩٢/٤)].

٣. وضرار بن صرد، [الجرح والتعديل (٤٦٥/٤)].

٤. وفرج بن فضالة، [الجرح والتعديل (٨٥/٧)].

٥. والوليد بن شجاع، [الجرح والتعديل (٧/٩)].

كل هؤلاء قال عنهم: "صدوق يكتب حديثه ولا يحتج به".

وبعد هذا التوضيح يتبين صحة ما قرره ابن الصلاح، ويتبين أيضا أن مسائل

المصطلح تحتاج إلى تحرير وبيان للقول الراجح فيها.

الخاتمة وأهم النتائج والتوصيات

وبعد فأحمد الله تعالى أن وفقني وأعانني لإتمام هذا البحث، وأحب أن أشير إلى أهم النتائج التي خرجت بها من البحث وهي كما يلي:

*من المهم جدا -عند الاختلاف- دراسة مسائل علوم المصطلح وتحرير الراجع فيها

*مصطلح(الصدوق) من المصطلحات المشهورة جدا ومع ذلك لم يعطى حقه من الدراسة.

*مقدمة ابن أبي حاتم تعتبر من أهم ما كتب في علم الجرح والتعديل وهي تعتبر كالأساس لما جاء بعدها من كتابات.

*مراتب الجرح والتعديل منها ما هو واضح جدا ومنها ما يحتاج تحرير.

*من المهم في فهم كلام أئمة النقد الانتباه للسياق والمناسبة التي ذكر فيه.

التوصيات:

وقد تبين لي بعد نهاية هذا البحث، عدد من التوصيات وهي كما يلي:

١- أهمية أفراد مسائل علوم المصطلح بالدراسة.

٢- أهمية الرجوع للجانب التطبيقي عند أئمة النقد لفهم مذهبهم في مسائل

المصطلح.

إفراد بحث لجمع ودراسة أحاديث من وصف بأنه صدوق وطريقة تعامل

النقاد معها.

فهرس المصادر والمراجع

١. التبصرة والتذكرة، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ)، المحقق: عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين فحل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ.
٢. الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، الناشر: طبعة مجلس دائرة
٣. الجرح والتعديل، محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي (المتوفى: ١٣٣٢هـ)، الناشر: مؤسسة الرسالة (١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م).
٤. الرسالة، الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (المتوفى: ٢٠٤هـ)، المحقق: أحمد شاكر، الناشر: مكتبة الحلبي، مصر، الطبعة: الأولى، ١٣٥٨هـ - ١٩٤٠م.
٥. طبقات الشافعية، أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي الشهبي الدمشقي، تقي الدين ابن قاضي شهبة (المتوفى: ٨٥١هـ)، المحقق: د. الحافظ عبد العليم خان، دار النشر: عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ.
٦. مقدمة ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، مكتبة

- الفارابي، الطبعة: الأولى، ١٩٨٤ م.
٧. منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها، وليد بن حسين العاني، دار النشر: دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ١٤٢٠ - ١٩٩٩ م.
٨. مرتبة الصدوق عند ابن حجر دراسة تطبيقية على صحيح البخاري، منير فريج اقطيفان، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، كلية أصول الدين، ١٤٢٩ هـ.
٩. أحوال الرجال، الجوزجاني، أبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، تحقيق: صبحي السامرائي، ط: ١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥ هـ.
١٠. إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، الألباني، محمد ناصر الدين، المكتب الإسلامي، ط: ١، بيروت ١٤٠٥ هـ.
١١. أسد الغابة في معرفة الصحابة، ابن الأثير، عز الدين علي بن محمد، تحقيق: الشيخ: خليل مأمون شيحا، ط: ١، بيروت، دار المعرفة، ١٤١٨ هـ.
١٢. أسماء المدلسين، السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن تحقيق: د/ محمد زينهم محمد عزب، دار الصحوة، ط: ١، ١٤٠٧ هـ، وهو مع طبقات المدلسين.
١٣. تاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين، عمر بن أحمد، تحقيق: عبد المعطي القلعجي، بيروت، دار الكتب العلمية (د.ت).
١٤. تاريخ الثقات، العجلي، أحمد، بترتيب الحافظ نور الدين الهيثمي، تحقيق: د: عبد المعطي قلعجي، ط: ١، بيروت، دار الكتب العلمية،

١٤٠٥ هـ.

١٥. تاريخ بغداد أو مدينة السلام، الخطيب، أحمد بن علي، ط: ١، بيروت، دار الكتب العلمية.

١٦. تاريخ عثمان الدارمي عن أبي زكريا يحيى بن معين، الدارمي، عثمان بن سعيد، تحقيق:

١٧. د: أحمد نور سيف، ط: ١، دمشق، دار المأمون للتراث، ١٤٠٠ هـ.

١٨. التاريخ الكبير، البخاري، محمد، (د.ط) الهند، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، توزيع دار الباز (د.ت).

١٩. تاريخ يحيى بن معين، رواية: عباس بن محمد الدوري، تحقيق: أحمد محمد نور سيف مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بمكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٣٩٩ هـ.

٢٠. تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، أبوزرعة، أحمد، تحقيق: عبد الله نؤارة، ط: ١، الرياض، مكتبة الرشد، ١٤١٩ هـ.

٢١. الثقات، ابن حبان، محمد، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، ط: ١، الهند، ١٣٩٥ هـ.

٢٢. الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، عبد الرحمن، (د.ط) الهند، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، تصوير دار الكتب العلمية.

٢٣. فتح الباري، ابن رجب، زين الدين، تحقيق: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، ط: ٢، الرياض دار ابن الجوزي ١٤٢٢ هـ.

٢٤. الضعفاء الصغير، البخاري، محمد، تحقيق: محمود زايد، ط: ١، حلب،

- دار الوعي ١٣٩٦ هـ.
٢٥. الضعفاء الكبير، العقيلي، محمد، تحقيق: د. قلعجي، ط: ١، بيروت، دار الكتب العلمية.
٢٦. الضعفاء لأبي زرعة، عبيد الله، تحقيق: سعدي الهاشمي، وهو مع كتابه: أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية، ط: ١، المدينة، طبعة الجامعة الإسلامية، ١٤٠٢ هـ.
٢٧. الضعفاء والمتروكون، الدارقطني، علي، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، ط: ١، الرياض، مكتبة المعارف، ١٤٠٤ هـ.
٢٨. الضعفاء والمتروكين، ابن الجوزي، عبد الرحمن، تحقيق: عبد الله القاضي، ط: ١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٦ هـ.
٢٩. الضعفاء والمتروكين، النسائي، أحمد، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، ط: ١، حلب دار الوعي، ١٣٩٦ هـ.
٣٠. الطبقات الكبرى، ابن سعد، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط: ١، بيروت دار الكتب العلمية، ١٤١٠ هـ.
٣١. طبقات المدلسين، ابن حجر، علي، تحقيق: محمد زينهم محمد عزب، ط: ١، الرياض، دار الصحوة، ١٤٠٧ هـ.
٣٢. العلل ومعرفة الرجال، للإمام أحمد، رواية ابنه عبد الله، تحقيق وتخرىج: الدكتور وصي الله بن محمد عباس، ط: ١، الرياض، المكتب الإسلامي ودار الخاني، ١٤٠٨ هـ.
٣٣. الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي، تحقيق: عبد الموجود - معوض،

شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، ط: ١، بيروت، الكتب العلمية،
١٤١٨هـ.

٣٤. المدخل، ابن الحاج، محمد دار التراث، (د . م) (د . ط) (د . ت).

٣٥. المجروحين، ابن حبان، علي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، ط: ٢، حلب،
دار الوعي ١٤٠٢هـ.

٣٦. المراسيل، ابن أبي حاتم، عبد الرحمن، تحقيق: أحمد عصام الكاتب،
ط: ١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ.

٣٧. معرفة علوم الحديث، الحاكم، محمد، تحقيق: السيد معظم حسين،
ط: ١، بيروت، دار الكتب العلمية.

المغني في الضعفاء، الذهبي، محمد، تحقيق: نور الدين عتر (د.ط) (د.ت).

فهرس الموضوعات

الموضوعات	الصفحة
المقدمة	
الدراسات السابقة	
أهمية الموضوع	
خطة البحث	
الفصل الأول	
ترجمة ابن أبي حاتم	
اسمه ونسبه وطلبه للعم	
شيوخه وتلاميذه	
مصنفاته	
مولده ووفاته	
الفصل الثاني	
بيان ما اشتملت عليه المقدمة من موضوعات	
الفصل الثالث	
وجوه الجرح والتعديل	
الشروط التي يجب أن تتوفر في الرواة لتقبل روايتهم	
الفصل الرابع	
مراتب الرواة	
مناسبة ذكر مراتب الرواة في الموضوع الأول من المقدمة	
مناسبة ذكر مراتب الرواة في الموضوع الثاني من المقدمة	

مناسبة ذكر مراتب الرواة في الموضوع الثالث من المقدمة

بيان اعتماد من جاء بعد ابن أبي حاتم عليه في مراتب الرواة

نقل ابن الصلاح لكلام ابن أبي حاتم وتعليقه عليه

بيان حكم رواية الصدوق عند ابن الصلاح ومن بعده

بان رأي الذهبي وابن حجر في رواية الصدوق

بيان المعتمد عند المعاصرين في رواية الصدوق

مناقشة المعتمد عند المعاصرين

نقل كلام الباحث اقطيفان ومناقشته

بيان الملاحظات على كلام الباحث

الخاتمة وأهم النتائج والتوصيات

فهرس المصادر والمراجع

فهرس الموضوعات